



## النمو يعم مختلف القطاعات

- أشارت بيانات حديثة بشأن الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، أصدرتها الهيئة العامة للإحصاء، إلى نمو قوي في الأنشطة النفطية والأنشطة غير النفطية على حدٍ سواء خلال النصف الأول من عام 2022. وبناءً على هذا الأداء القوي، مقروناً بتوقعاتنا باستمرار النمو في النصف الثاني، فقد عمدنا إلى رفع تقديراتنا للناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 ككل.
- نتيجة لمشاركة المملكة في اتفاقية التعاون الخاصة بإنتاج النفط بين أوبك ومنتجين مستقلين (أوبك بلس)، بلغ متوسط إنتاج المملكة من الخام 10,5 مليون برميل يومياً في الفترة من بداية العام وحتى أغسطس 2022، مرتفعاً بنسبة 20 بالمائة عن مستواه في نفس الفترة العام الماضي. وهكذا، أشارت أحدث البيانات الرسمية من الهيئة العامة للإحصاء، إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط ارتفع بنسبة 21 بالمائة، على أساس سنوي، في النصف الأول لعام 2022.
- منذ بداية العام، بقي مؤشر جدوى المركب للقطاع الخاص غير النفطي يتحرك باتجاه الأعلى، وقد حققت بعض القطاعات أداءً أفضل مما توقعنا سابقاً. والحال كذلك، الآن نتوقع زيادة في النمو لثلاث قطاعات هي: "الصناعة غير النفطية"، و"تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق"، و"النقل والتخزين والاتصالات".
- نتيجة لذلك، الآن نتوقع أن يصل النمو الكلي للناتج المحلي الإجمالي للمملكة إلى 8,7 بالمائة (مقابل 7,7 بالمائة، حسب تقديراتنا السابقة). ضمن هذا النمو، نتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط، على أساس سنوي، بنسبة 16,6 بالمائة (مقابل 15,5 بالمائة، حسب تقديراتنا السابقة)، بينما ينمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي بنسبة 4,3 بالمائة، والذي يعود بصورة أساسية إلى نمو القطاع الخاص غير النفطي بنسبة 4,4 بالمائة (مقابل 3,4 بالمائة، حسب تقديراتنا السابقة).
- رغم الارتفاع الكبير لأسعار النفط في الربع الثاني، أبقينا على توقعاتنا لأسعار خام برنت عند 102 دولاراً للبرميل كمتوسط لعام 2022 ككل، مع تعديل طفيف باتجاه الأعلى لمتوسط إنتاج المملكة من النفط الخام (من 10,5 إلى 10,6 مليون برميل يومياً).
- إجمالاً، نتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات الحكومية نحو 1338 مليار ريال عام 2022. في الوقت نفسه، مع عدم وجود تغيير في توقعاتنا السابقة بشأن الإنفاق الحكومي، نتوقع تحقيق فائض مالي إجمالي يبلغ 335 مليار ريال (8,7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) لعام 2022 ككل.

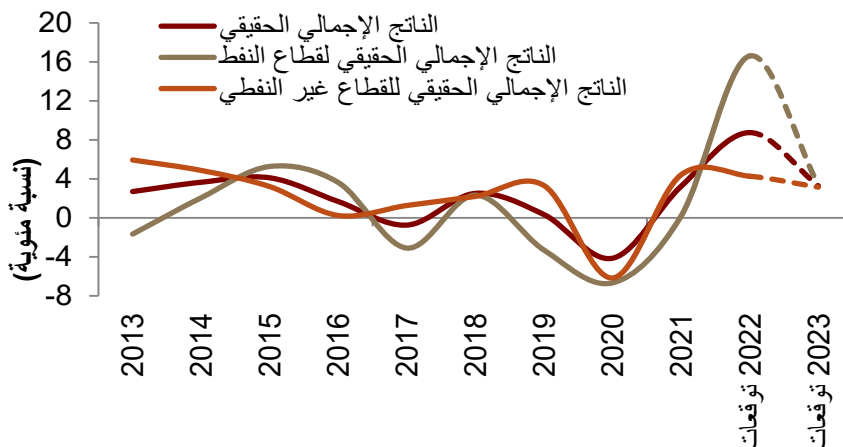
المزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

د. نوف ناصر الشريف

رئيس مبادرة الأبحاث

nalsharif@jadwa.com

### الشكل 1: توقعات الناتج المحلي الإجمالي الفعلي في المملكة



الإدارة العامة:

الهاتف +966 11 279-1111

الفاكس +966 11 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية  
لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 6034 / 37

للاطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار،  
وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم النخول  
إلى موقع الشركة:

<http://www.jadwa.com>

1



### نظرة عامة:

أشارت بيانات حديثة بشأن الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، أصدرتها الهيئة العامة للإحصاء، إلى نمو قوي في الأنشطة النفطية والأنشطة غير النفطية على حد سواء خلال النصف الأول من عام 2022. بالنظر إلى المستقبل، نتوقع أن يتواصل هذا النمو في النصف الثاني من العام، مما يجعلنا نرفع توقعاتنا للناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 ككل. وبصورة أكثر تحديداً، نتوقع نمواً أعلى في ثلاثة قطاعات: "الصناعة غير النفطية"، و"تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق"، و"النقل والتخزين والاتصالات". نتيجة لذلك، الآن نتوقع أن يصل النمو الكلي للناتج المحلي الإجمالي للمملكة إلى 8,7 بالمائة (مقابل 7,7 بالمائة، حسب تقديراتنا السابقة). ضمن هذا النمو، كذلك نتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط بدرجة كبيرة، على أساس سنوي، بنسبة 16,6 بالمائة (مقابل 15,5 بالمائة، حسب تقديراتنا السابقة)، بينما يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي بنسبة 4,3 بالمائة، والذي يعود بصورة أساسية إلى ارتفاع نسبة نمو القطاع الخاص غير النفطي إلى 4,4 بالمائة (مقابل 3,4 بالمائة، حسب تقديراتنا السابقة) (شكل 1).

### الأنشطة النفطية:

نتيجة لمشاركة المملكة في اتفاقية التعاون الخاصة بإنتاج النفط بين أوبك ومنتجين مستقلين (أوبك بلس)، بلغ متوسط إنتاج المملكة من الخام 10,5 مليون برميل يومياً في الفترة من بداية العام وحتى أغسطس 2022، مرتفعاً بنسبة 20 بالمائة عن مستواه في نفس الفترة العام الماضي. إضافة إلى ذلك، نما نشاط "تكرير النفط" (الذي يشكل نحو 9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي الكلي) بنسبة كبيرة، بلغت 17 بالمائة، على أساس سنوي، في النصف الأول من عام 2022، نتيجة لذلك، تشير أحدث البيانات الرسمية من الهيئة العامة للإحصاء، إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط ارتفع بنسبة 21 بالمائة، على أساس سنوي، في النصف الأول لعام 2022، مدعوماً بالارتفاع في كل من إنتاج النفط الخام وأنشطة التكرير (شكل 2).

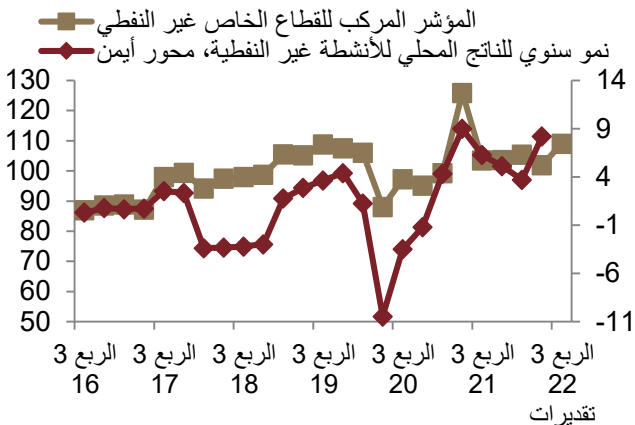
بالنظر إلى المستقبل، فإن إنتاج الخام السعودي مهيأ لتسجيل زيادات إضافية، على أساس سنوي، في النصف الثاني لعام 2022، مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، اتساقاً مع اتفاقيات حصص الإنتاج بين أوبك وشركائها. وسيؤدي ارتفاع إنتاج المملكة من الخام، على أساس سنوي، واستمرار النمو في قطاع "تكرير النفط"، إلى مواصلة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط نموه في النصف الثاني، على أساس سنوي، وإن كان بمعدلات أبطأ من النصف الأول، وذلك نتيجة للمقارنة بمستوى مرتفع من الأرقام التي تحققت في النصف الثاني عام 2021.

سجل الناتج المحلي الإجمالي للمملكة نمواً قوياً في النصف الأول عام 2022...

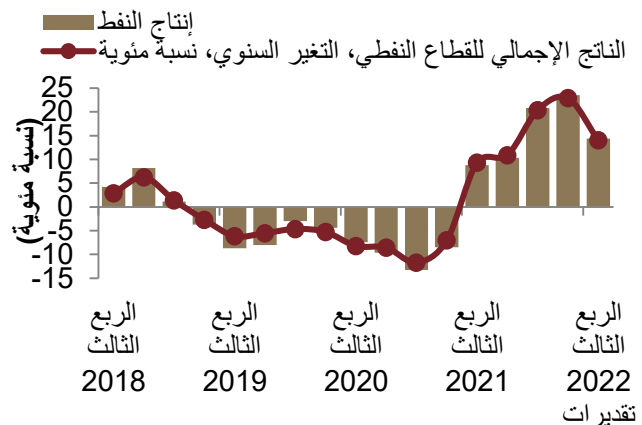
...نتيجة لهذا الأداء القوي، مقرونًا بتوقعاتنا باستمرار النمو في النصف الثاني، رفعنا تقديراتنا للناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 ككل.

بلغ متوسط إنتاج المملكة من الخام 10,5 مليون برميل يومياً في الفترة من بداية العام وحتى أغسطس 2022، مرتفعاً بنسبة 20 بالمائة عن مستواه في نفس الفترة العام الماضي.

الشكل 3: المؤشر المركب للقطاع الخاص غير النفطي يُتوقع أن يتوسع في الفترة المتبقية من عام 2022



الشكل 2: الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الأنشطة النفطية يُتوقع أن يواصل نموه في النصف الثاني عام 2022 (على أساس سنوي)





### الأنشطة غير النفطية:

منذ بداية العام، بقي مؤشر جدوى المركب للقطاع الخاص غير النفطي يتحرك باتجاه الأعلى، في أعقاب انتعاش قوي لهذا النشاط العام السابق (شكل 3). وفي الواقع، حققت بعض القطاعات أداءً أفضل مما توقعنا سابقاً في تقريرنا بشأن **الاقتصاد السعودي عام 2022**، مما حدا بنا برفع تقديراتنا لنمو القطاع الخاص غير النفطي. وبصورة أكثر تحديداً، نتوقع ارتفاعاً في النمو لثلاث قطاعات هي: "الصناعة غير النفطية"، و"تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق"، و"النقل والتخزين والاتصالات".

لقد حقق قطاع "الصناعة غير النفطية" أداءً قوياً خلال النصف الأول (حيث نما بنسبة 8 بالمائة، على أساس سنوي)، ويعود ذلك للنمو، جزئياً، إلى زيادة ملحوظة في قيمة الصادرات السعودية غير النفطية (أنظر الجزء الخاص بالقطاع الخارجي في الصفحات اللاحقة). إلى جانب ذلك، لاحظنا تحسناً كبيراً في قطاع الصناعة من خلال مؤشر الإنتاج الصناعي، الذي ارتفع بمتوسط 23 بالمائة خلال الفترة من بداية العام وحتى يوليو (شكل 4). إضافة إلى ذلك، يرجح أن يكون النمو قد تعزز بفضل بدء أكثر من 700 مصنع جديد عمليات الإنتاج في الفترة من بداية العام وحتى يوليو (باستثمارات بلغت قيمتها 21 مليار ريال)، وأدت إلى خلق نحو 31 ألف وظيفة جديدة خلال نفس الفترة. بالنظر إلى المستقبل، نتوقع أن يسهم استمرار الزيادات السنوية في الصادرات غير النفطية، مقروناً بزيادة الاستثمار في الصناعة (بما في ذلك حصة نسبتها 7 بالمائة أو 1,4 مليار ريال من إجمالي الاستثمارات الجديدة أتت من الاستثمار الأجنبي المباشر في النصف الأول 2022)، في تقديم دعم إضافي لنمو هذا القطاع.

خلال الفترة من بداية العام وحتى يوليو 2022، ارتفع الإنفاق الاستهلاكي (عمليات نقاط البيع زائداً تعاملات التجارة الإلكترونية والسحوبات النقدية)، بنسبة 8,6 بالمائة، مقارنة بنفس الفترة من عام 2021. بالنظر إلى المستقبل، نتوقع أن يبقى الإنفاق الاستهلاكي قوياً خلال الفترة المتبقية من عام 2022، خاصة في ظل الفعاليات الترفيهية والرياضية المخطط لها، إضافة إلى بطاقة "هيا" التي تم إصدارها حديثاً، والتي تتيح للزوار الذين يأتون إلى قطر المجاورة لحضور كأس العالم، الدخول إلى المملكة. علاوة على ذلك، أيضاً ستساعد الزيادة الكبيرة في أعداد الحجاج والمعتمرين على زيادة الإنفاق في قطاع "تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق". وبصفة عامة، مع رفع معظم قيود السفر المتصلة بكوفيد-19 في المملكة، من المتوقع أن يتجه الإنفاق بصورة أكبر نحو الخدمات، ك"النقل" و"الفنادق"، مقارنة بالإنفاق على السلع، وهو نمط لاحظناه منذ بداية العام. رغم ارتفاع الأسعار عالمياً ومحلياً (كما أشرنا في أحدث تقرير لنا عن **التضخم**)، فإننا نعتقد أن الأمر الملكي الصادر مؤخراً بزيادة المنافع الاجتماعية سيساعد في الإبقاء على الإنفاق عند مستويات قوية (أنظر الجزء الخاص بالتضخم في الفقرات اللاحقة).

نما قطاع "النقل والتخزين والاتصالات" بنسبة 6,8 بالمائة، على أساس سنوي، في النصف الأول عام 2022 (شكل 5). حيث شهد القطاع العديد من التطورات الإيجابية. نتيجة لرفع معظم قيود السفر المتصلة بكوفيد-

منذ بداية العام، بقي مؤشر جدوى المركب للقطاع الخاص غير النفطي يتحرك باتجاه الأعلى.

حقق قطاع "الصناعة غير النفطية" أداءً قوياً خلال النصف الأول 2022...

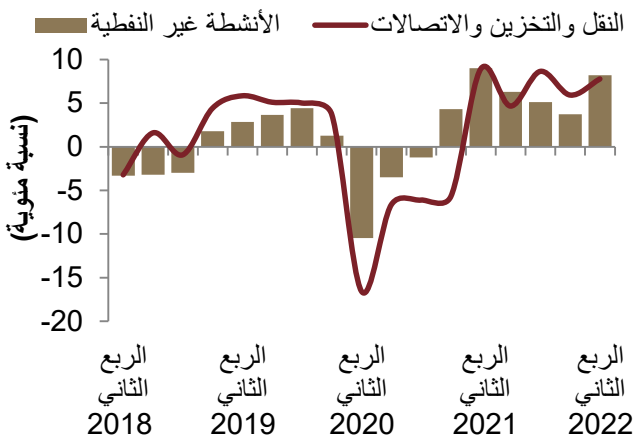
...حيث لاحظنا زيادة كبيرة في قطاع الصناعة من خلال مؤشر الإنتاج الصناعي.

ارتفع الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 8,6 بالمائة خلال الفترة من بداية العام وحتى يوليو...

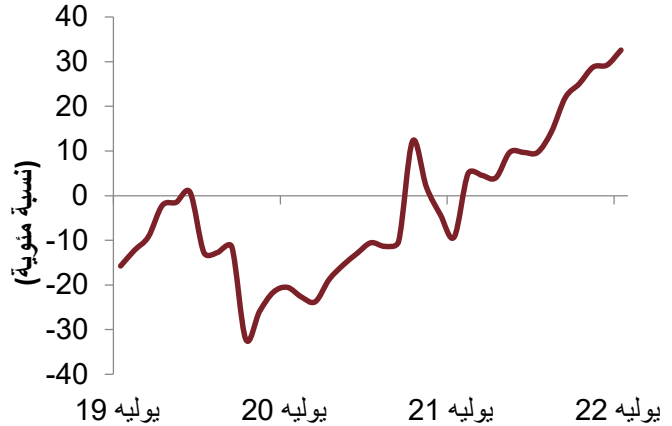
...ويتوقع أن يبقى هذا الإنفاق قوياً خلال الفترة المتبقية من عام 2022.

نما قطاع "النقل والتخزين والاتصالات" بنسبة 6,8 بالمائة، على أساس سنوي، في النصف الأول عام 2022.

الشكل 5: النمو الربيعي للناتج المحلي الإجمالي في قطاع "النقل والتخزين والاتصالات" (التغير السنوي)



الشكل 4: نمو قوي في قطاع الصناعة من خلال مؤشر الإنتاج الصناعي منذ بداية العام





19، سجل القطاع انتعاشاً في جميع فروعها الرئيسية. على سبيل المثال، تمكنت الخطوط الحديدية السعودية (سار) من نقل أكثر من 2,3 مليون مسافر في النصف الأول 2022، بزيادة نسبتها 121 بالمائة مقارنة بنفس الفترة العام الماضي، إضافة إلى زيادة بنسبة 24 بالمائة في نقل البضائع. بالنظر إلى المستقبل، نتوقع أن يواصل القطاع نموه في النصف الثاني، حيث يُتَظَر زيادة الرحلات الداخلية والخارجية، إضافة إلى طرح المزيد من البرامج والمشاريع ضمن الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، التي صدر الإعلان عنها في يونيو 2021.

#### فائض الميزانية العامة:

ارتفعت الإيرادات الحكومية بنسبة 43 بالمائة في النصف الأول 2022 عن مستواها في النصف الأول 2021، مدفوعة بزيادة، على أساس سنوي، في حجم صادرات المملكة من المنتجات المكررة والنفط الخام، مقرونة بارتفاع أسعار النفط، وزيادة الإنتاج النفطي. بالنظر إلى المستقبل، وبالنسبة لعام 2022 ككل، نتوقع أن يؤدي متوسط أسعار لخام برنت عند 102 دولاراً للبرميل وإنتاج للخام بمتوسط 10,6 مليون برميل يومياً، إلى إيرادات حكومية بقيمة 1338 مليار ريال (مقارنة بـ 1300 مليار ريال، حسب تقديراتنا السابقة)، بزيادة 38 بالمائة عن إجمالي الإيرادات عام 2021 ككل (نص مظلّل 1)، ستسهم فيها الإيرادات النفطية بنحو 936 مليار ريال والإيرادات غير النفطية بنحو 402 مليار ريال.

ارتفعت الإيرادات الحكومية بنسبة 43 بالمائة في النصف الأول 2022 عن مستواها في النصف الأول 2021.

#### نص مظلّل 1: توقعات أسواق النفط

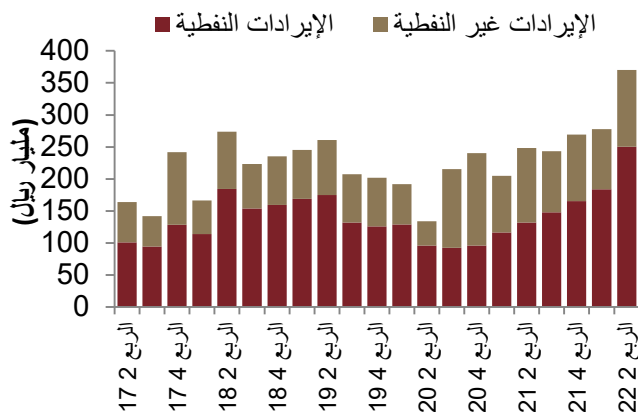
تشير بيانات أوبك، إلى أن الطلب العالمي على النفط في النصف الأول 2022 زاد بنسبة 4,3 بالمائة (أو 8,3 مليون برميل يومياً)، على أساس سنوي. بالنظر إلى المستقبل، رغم أن الطلب على النفط جاء أعلى من المتوقع في النصف الأول 2022، مدعوماً بصورة أساسية بارتفاع الطلب من الدول المستهلكة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلا أن أحدث توقعات أوبك بشأن الطلب في النصف الثاني تم تعديلها بالخفض مؤخراً، وسط توقعات بتجدد القيود المتصلة بكوفيد-19، وتواصل عدم اليقين بشأن الأوضاع الجيوسياسية (شكل 6). في الوقت نفسه، ورغم التحديات المختلفة الأخيرة، تواصل أوبك وشركائها المحافظة على نهج مرن واستباقي لضمان استقرار أسواق النفط العالمية. واضعين في الاعتبار جميع تلك العوامل أعلاه، ورغم الارتفاع الكبير لأسعار النفط خلال الربع الثاني، فقد أبقينا على توقعاتنا لأسعار خام برنت عند 102 دولاراً للبرميل كمتوسط لعام 2022 ككل.

رغم الارتفاع الكبير لأسعار النفط خلال الربع الثاني، فقد أبقينا على توقعاتنا لأسعار خام برنت عند 102 دولاراً للبرميل كمتوسط لعام 2022 ككل.

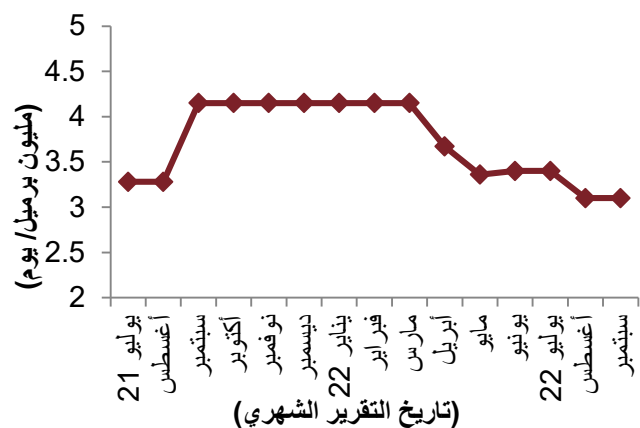
ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 5 بالمائة، على أساس سنوي، في النصف الأول لعام 2022، حيث سجلت شريحة "الضرائب على السلع والخدمات" زيادة طفيفة، بنسبة 2 بالمائة فقط، مقارنة بحجمها في النصف الأول 2021 (شكل 7). بالنظر إلى المستقبل، لا يزال من المتوقع أن تسجل الزيادات، على أساس سنوي، في شريحة "الضرائب على السلع والخدمات" مستوى لائقاً من النمو، حيث أن الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات سيبقى قوياً خلال النصف الثاني من عام 2022.

ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 5 بالمائة، على أساس سنوي، في النصف الأول لعام 2022.

الشكل 7: ارتفاعات في الإيرادات النفطية وغير النفطية على حدّ سواء خلال الربع الثاني 2022



الشكل 6: تقديرات أوبك الشهرية لنمو الطلب العالمي على النفط لعام 2022





ارتفعت المصروفات الحكومية بنسبة 10 بالمائة، على أساس سنوي، في النصف الأول 2022، ليصل الإجمالي إلى 512 مليار ريال، مع زيادات كبيرة في الإنفاق الرأسمالي، والذي ارتفع بنسبة 38 بالمائة (14 مليار ريال)، على أساس سنوي، في النصف الأول 2022. في غضون ذلك، ارتفع الإنفاق على شريحة "تعويضات العاملين" أكبر بنود الإنفاق الحكومي، بنسبة 2 بالمائة، مقارنة بالنصف الأول 2021. وفيما يخص تفاصيل الإنفاق على القطاعات، ارتفع الإنفاق على كل من قطاعي "الصحة والتنمية الاجتماعية" و"التعليم" بنسبة 8 بالمائة لكل منهما في النصف الأول 2022، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

بلغ فائض الموازنة العامة في النصف الأول 2022 نحو 135 مليار ريال (نحو 7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي)، في حين وصل إجمالي الدين العام إلى 966 مليار ريال في نهاية النصف الأول 2022، مقارنة بـ 938 مليار ريال في نهاية 2021. بالنظر إلى المستقبل، واضعين في الحسبان توقعاتنا المعدلة للإيرادات، الآن تبلغ تقديراتنا لفائض الموازنة للعام ككل نحو 335 مليار ريال (8,7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، شكل 8) مقارنة بـ 298 مليار ريال و8,8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، حسب تقديراتنا السابقة).

### القطاع الخارجي:

تشير أحدث البيانات للنصف الأول 2022، إلى أن الصادرات غير النفطية ارتفعت بنسبة 31 بالمائة، على أساس سنوي، بينما قفزت الصادرات النفطية (79 بالمائة من إجمالي الصادرات) بنسبة 101 بالمائة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الارتفاع في أسعار النفط العالمية وإنتاج المملكة من النفط- اتساقاً مع حصص الإنتاج المتفق عليها في إطار اتفاقية التعاون بين أوبك وشركائها. علاوة على ذلك، دفع تحسن الطلب العالمي على البتروكيماويات، في أعقاب الانتعاش في قطاع الصناعة، الصادرات غير النفطية باتجاه الأعلى، حيث زادت الصادرات من "البتروكيماويات" و"البلاستيك والمطاط" مجتمعين بنحو 34 بالمائة في النصف الأول، على أساس سنوي (شكل 9). في غضون ذلك، واتساقاً مع النمو المتواصل للاقتصاد غير النفطي، أيضاً انتعشت الواردات، مرتفعة بنسبة 17 بالمائة عن مستواها في النصف الأول 2021. نتيجة لذلك، أيضاً شهد الميزان التجاري للمملكة تحسناً خلال النصف الأول 2022، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. بالنظر إلى المستقبل، رغم أن البيانات العالمية تشير إلى تباطؤ النشاط الصناعي في بعض المناطق من العالم، لا نزال واثقين من آفاق الصادرات غير النفطية للفترة المتبقية من العام. وفي الوقت نفسه، بما أن النشاط غير النفطي سيواصل نموه في النصف الثاني 2022، يتوقع أن تحقق الواردات نمواً إيجابياً أيضاً.

إجمالاً، تشير أحدث بيانات القطاع الخارجي المتاحة للربع الأول عام 2022، إلى أن المملكة حققت فائضاً في الحساب الجاري (لمزيد من التفاصيل، نرجو الاطلاع على تقريرنا [الموجز البياني للاقتصاد السعودي](#) الصادر في أغسطس)، ونتوقع المحافظة عليه في الربع الثاني والنصف الثاني 2022. وبناءً عليه، نتوقع أن نشهد فائضاً في الحساب الجاري بقيمة 144 مليار دولار (14 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2022 ككل. وفي جانب الحساب المالي، تعززت التدفقات الواردة خلال النصف الأول بحوالي 9,1 مليار دولار في تدفقات المحفظة المتصلة

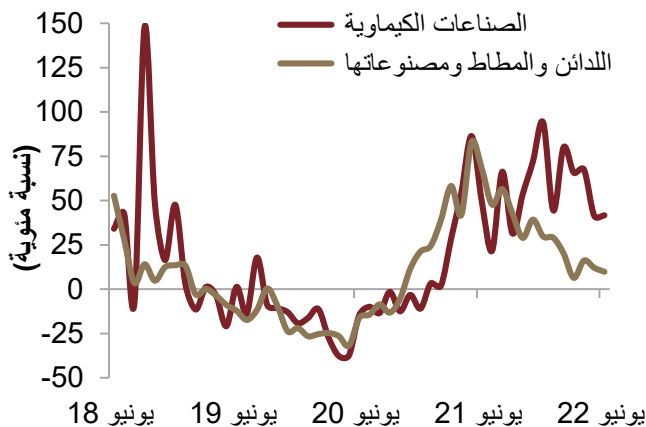
ارتفعت المصروفات الحكومية بنسبة 10 بالمائة، على أساس سنوي، في النصف الأول 2022، مع زيادات كبيرة في الإنفاق الرأسمالي.

تشير أحدث البيانات للنصف الأول 2022، إلى أن الصادرات غير النفطية ارتفعت بنسبة 31 بالمائة، على أساس سنوي.

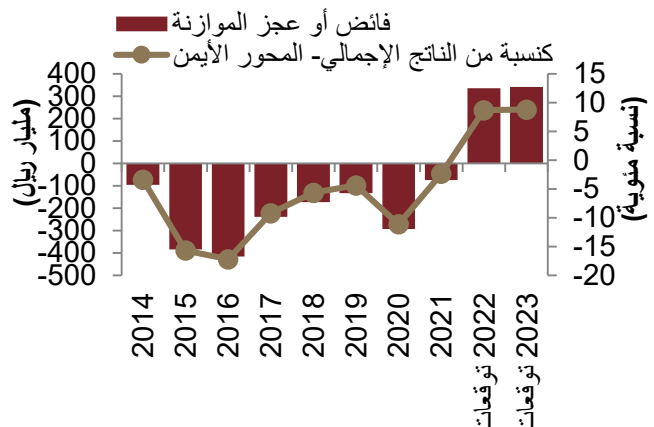
شهد الميزان التجاري للمملكة تحسناً خلال النصف الأول 2022، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

في عام 2022 ككل، نتوقع أن نشهد فائضاً في الحساب الجاري بقيمة 144 مليار دولار (14 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي).

الشكل 9: صادرات "البتروكيماويات" و"البلاستيك والمطاط" (التغير السنوي)



الشكل 8: توقعاتنا لفائض الميزانية لعام 2022 ككل عند 335 مليار ريال (8,7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي)





بمشتريات اتفاقيات المبادلة ومشتريات المستثمرين الأجانب المؤهلين، والتي قفزت من 3,5 مليار دولار في نفس الفترة من العام الماضي.

#### أسعار الفائدة، والسيولة، والائتمان:

منذ بداية العام، لا تزال البيانات الخاصة بالكتلة النقدية، وكذلك القروض المصرفية، والودائع، تشير إلى نمو قوي. خلال الفترة من بداية العام وحتى يوليو، زاد عرض النقود الشامل (ن3) بنسبة 8,2 بالمائة، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى استمرار الارتفاع في إجمالي الودائع تحت الطلب (تشكل 57 بالمائة من عرض النقود الشامل "ن3")، إضافة إلى زيادة تحققت مؤخراً في الودائع الزمنية والادخارية (22 بالمائة من عرض النقود الشامل)، حيث ارتفعت بنسبة 15 بالمائة في الفترة من بداية العام وحتى يوليو (شكل 10). وكما توقعنا سابقاً، فإن الارتفاع الملحوظ في ودائع القطاع الخاص في عامي 2020 و2021 خفت حدته مؤخراً، نتيجة لتخفيف القيود بشأن التباعد الاجتماعي، ونشوء المزيد من فرص الإنفاق لدى الأسر، خاصة فيما يتصل بالخدمات.

في غضون ذلك، ارتفع إجمالي مطلوبات البنوك بنسبة 13,2 بالمائة في الفترة من بداية العام وحتى يوليو 2022، على أساس سنوي، مدعومة بزيادة مستمرة في القروض إلى القطاع الخاص (75 بالمائة من إجمالي مطلوبات البنوك)، بلغت نسبتها 13,8 بالمائة. تشير بيانات النصف الأول 2022، إلى أن صافي القروض الجديدة يختلف من قطاع إلى آخر، على أساس المقارنة السنوية، وقد حظي قطاع "التجارة" بأعلى مستويات الارتفاع، انساقاً مع توقعاتنا الواردة في تقريرنا بشأن [الاقتصاد السعودي عام 2022](#). بالنظر إلى الفترة القادمة، سيكون للنمو المتواصل للاقتصاد المحلي تأثير إيجابي على القروض المقدمة إلى القطاع الخاص. أما على المدى الطويل، فمن المتوقع كذلك أن نشهد المزيد من التوسع في الإقراض، في ظل استمرار الجهود التي تبذلها مختلف الهيئات والمشاريع باتجاه تحقيق رؤية 2030.

رغم تحسن العديد من المؤشرات في الاقتصاد الأمريكي، بما في ذلك التطورات الإيجابية في سوق العمل، نتوقع أن يواصل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع سعر الفائدة الرئيسي في المدى المتوسط، حيث ينصب التركيز على خفض المستويات التاريخية للتضخم. واتساقاً مع ذلك، نتوقع أن يواصل البنك المركزي السعودي "ساما" رفع سعر الريبو (إعادة الشراء) والريبو العكسي (إعادة الشراء العكسي) في المستقبل القريب (شكل 11).

#### التضخم:

رغم ارتفاع التضخم العالمي إلى مستويات تاريخية خلال الشهور الأخيرة، إلا أن التضخم في المملكة زاد بمتوسط 2,2 بالمائة في الفترة من بداية العام وحتى أغسطس 2022، جاعلاً المملكة إحدى الدول الأقل مستوى تضخم ضمن مجموعة العشرين. وكما هو الحال في الاقتصادات العالمية، جاءت زيادة الأسعار بصورة رئيسية في فئة

خلال الفترة من بداية العام وحتى يوليو، لا تزال البيانات الخاصة بالكتلة النقدية، وكذلك القروض المصرفية، والودائع، تشير إلى نمو قوي.

خلال النصف الأول من عام 2022، اختلف صافي القروض الجديدة من قطاع إلى آخر، على أساس المقارنة السنوية، وحظي قطاع "التجارة" بأعلى مستويات الارتفاع.

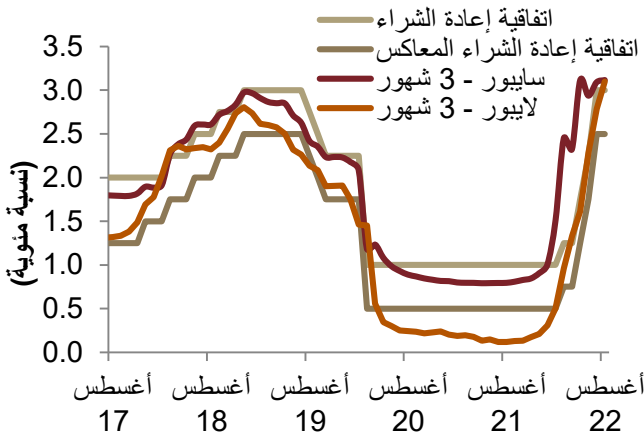
نتوقع أن يواصل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع سعر الفائدة الرئيسي في المدى المتوسط...

...حيث ينصب التركيز على خفض المستويات التاريخية للتضخم.

زاد التضخم في المملكة بمتوسط 2,2 بالمائة في الفترة من بداية العام وحتى أغسطس 2022...

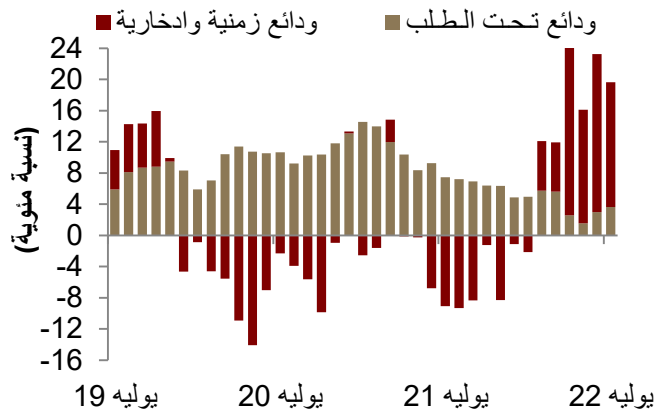
الشكل 11: أسعار الفائدة العالمية والمحلية

(نسبة مئوية)



الشكل 10: النمو السنوي للودائع الخاصة

(التغير السنوي)







“الأغذية والمشروبات”، وكانت بمتوسط 3,5 بالمائة، وكذلك فئة “النقل” وكانت بمتوسط 4,1 بالمائة، في الفترة من بداية العام حتى أغسطس.

في الربع الرابع من عام 2022، يُتوقع أن تشهد الأسعار في فئة “الأغذية والمشروبات” معدلات ارتفاع أقل، على أساس سنوي، في ظل خفة حدة الزيادات في أسعار الغذاء العالمية بصورة طفيفة خلال الشهور الأخيرة (شكل 12). مع ذلك، نتوقع أن تواصل الأسعار ارتفاعها في فئة “السكن والمرافق”، التي تشكل 25 بالمائة من وزن مؤشر تكلفة المعيشة، حيث شهدت الفئة الفرعية “إيجارات المساكن” مساراً صاعداً في الفترة الأخيرة، ويتوقع أن تواصل ارتفاعها في المستقبل القريب، كما جاء في أحدث تقرير لنا عن **التضخم**. ونعتقد أن الارتفاع في هذه الشريحة يعكس زيادة الطلب على المساكن، والذي يعود في جزء منه إلى عودة الارتفاع في أعداد العمالة الوافدة (تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء بشأن سوق العمل، إلى زيادة عدد العاملين الأجانب بنحو 247 ألف في الربع الرابع 2021، مقارنة بالربع السابق). بالنظر إلى المستقبل، وفي ظل مستويات النمو القوية المتوقعة في القطاع غير النفطي عامي 2022 و2023 (عند 4,4 و3,5 بالمائة، على التوالي، وفقاً لتقديراتنا)، نتوقع المزيد من الارتفاع في الطلب على المساكن، مما يقود بدوره إلى أن تشهد الفئة الفرعية “إيجارات المساكن” مزيداً من الارتفاع. ولمواجهة الارتفاعات الأخيرة في الأسعار، صدر مؤخراً أمر ملكي قضى بتخصيص مبلغ إجمالي بقيمة 20 مليار ريال لدعم المواطنين في مواجهة تداعيات ارتفاع التضخم (نص مظل 2، شكل 13).

...وجاءت زيادة الأسعار بصورة رئيسية في فئتي “الأغذية والمشروبات” و“النقل”.

لمواجهة الارتفاعات الأخيرة في الأسعار، صدر مؤخراً أمر ملكي قضى بتخصيص مبلغ إجمالي بقيمة 20 مليار ريال لدعم المواطنين في مواجهة تداعيات ارتفاع التضخم.

## نص مظل 2: دعم إضافي لحساب المواطن

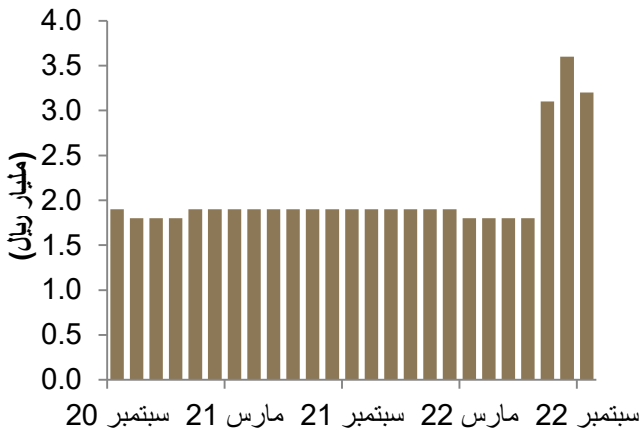
في يوليو 2022، صدر أمر ملكي يقضي بتخصيص مبلغ إجمالي بقيمة 20 مليار ريال لدعم المواطنين ولتخفيف آثار ارتفاع الأسعار. ضمن هذا المبلغ المخصص، سيتم توجيه 8 مليار ريال نحو حساب المواطن، والذي تمت إعادة فتحه أيضاً لإتاحة الفرصة لمزيد من المواطنين للتسجيل. إضافة إلى ذلك، تم تخصيص مبلغ 2 مليار ريال لصرف معاش إضافي لمرة واحدة لمستحقي الضمان الاجتماعي. أما بقية المبلغ فقد تم تخصيصه لزيادة المخزونات الاستراتيجية من المواد الأساسية والتأكد من توفرها.

إضافة إلى “السكن والمرافق”، نتوقع أن تشهد فئات كـ “النقل” و“الفنادق والمطاعم” و“السياحة والترفيه”، زيادات في الطلب، بفضل الأنشطة والفعاليات المخطط لها في مجال السياحة والترفيه (على سبيل المثال، موسم الرياض وموسم العلاء). في غضون ذلك، نتوقع أن تخف ضغوط الأسعار المرتبطة بفئة “الأغذية والمشروبات” (والتي تشكل 18 بالمائة من وزن مؤشر تكلفة المعيشة)، نتيجة للتباطؤ الأخير في أسعار الغذاء العالمية. وعليه، فقد أبقينا على توقعاتنا لمعدل لتضخم لعام 2022 ككل عند 2,4 بالمائة.

بالنسبة للفترة المتبقية من عام 2022، نتوقع أن تشهد فئات “السكن والمرافق” و“النقل” و“الفنادق والمطاعم” و“السياحة والترفيه”، زيادات في الطلب.

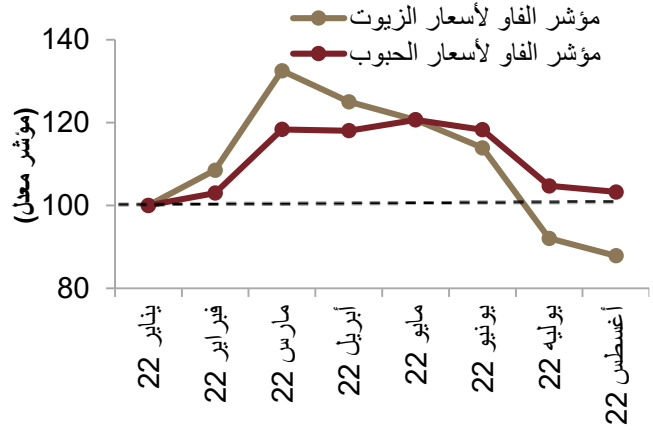
الشكل 13: المدفوعات الشهرية لحساب المواطن

(مليار ريال)



الشكل 12: الزيادات في أسعار الغذاء العالمية خفت حدتها

(المؤشر معدل بحيث يساوي 100 نقطة في يناير 2022)



\* مؤشر الفاو (منظمة الزراعة والأغذية العالمية) لأسعار الغذاء، هو مقياس للتغير الشهري في الأسعار العالمية لسلة من السلع الغذائية



### المخاطر على توقعاتنا:

أصبح عدد من العوامل الخارجية أكثر بروزاً فيما يتصل بالتوقعات الاقتصادية الفورية للمملكة. وعلى وجه التحديد، يمكن أن تأتي المخاطر على توقعاتنا من أي تطورات حادة تتعلق بالحرب في أوكرانيا، تؤثر على التجارة العالمية وأمن الغذاء والطاقة. إضافة إلى ذلك، فإن احتمال حدوث ركود اقتصادي عالمي سيؤثر أيضاً على الاقتصاد المحلي، من خلال انخفاض الطلب على السلع والبضائع والخدمات. رغم ذلك، ففي ظل وجود مستويات قوية من استمرارية الأعمال، والطلب المحلي القوي، والمشاريع الجارية في المملكة، لا نزال على ثقة بأن بيئة الأعمال عموماً ستزدهر أكثر.

على المدى القريب، تتصل المخاطر على توقعاتنا بصورة رئيسية بعدد من العوامل الخارجية.

### إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من وزارة المالية، والهيئة العامة للإحصاء، وأوبك، وساما، وتداول، وشركة تومسون رويترز، ووزارة الصناعة، وهافر أنالتيكس، والفاو، ومن مصادر إحصائية محلية، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تنسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو إدعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.





## البيانات الأساسية

2023 توقعات	2022 توقعات	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
<b>الناتج الإجمالي الاسمي</b>								
3,882	3,867	3,126	2,638	2,974	2,949	2,582	2,419	(مليار ريال سعودي)
1,035	1,031	834	703	793	787	689	645	(مليار دولار أمريكي)
0.4	23.7	18.5	-12.5	0.8	14.2	6.8	-1.4	(معدل التغير السنوي)
<b>الناتج الإجمالي الفعلي</b> (معدل التغير السنوي)								
3.4	16.6	0.2	-6.7	-3.6	3.1	-3.1	3.6	القطاع النفطي
3.5	4.4	6.1	-3.4	3.8	1.9	1.5	0.1	القطاع الخاص غير النفطي
2.1	2.1	1.5	0.2	2.2	2.9	0.7	0.6	القطاع الحكومي
3.3	8.7	3.2	-4.1	0.3	2.4	-0.7	1.7	معدل التغير الكلي
<b>المؤشرات النفطية (متوسط)</b>								
95	102	71	42	66	71	54	43	خام برنت (دولار/برميل)
11.0	10.6	9.1	9.2	9.8	10.3	10.0	10.4	الإنتاج (مليون برميل/يوم)
<b>مؤشرات الميزانية العامة</b> (مليار ريال سعودي)								
1282	1338	965	782	926	906	692	519	إيرادات الدولة
941	1003	1,039	1,076	1,059	1,079	930	936	منصرفات الدولة *
341	335	-74	-294	-133	-173	-238	-417	الفائض/العجز المالي
8.8	8.7	-2.4	-11.1	-4.5	-5.9	-9.2	-17.2	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
938	938	937	854	678	560	443	317	الدين العام المحلي
24.2	24.3	30.0	32.4	22.8	19.0	17.1	13.1	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
<b>المؤشرات النقدية (متوسط)</b>								
2.1	2.4	3.1	3.4	-2.1	2.5	-0.8	2.1	التضخم (معدل التغير السنوي)
4.0	4.0	1.0	1.0	2.25	3.0	2.0	2.0	سعر الإقراض الأساسي لمؤسسة النقد (نسبة مئوية سنوية)
<b>مؤشرات التجارة الخارجية</b> (مليار دولار)								
331	343	206	120	201	232	171	137	عائد صادرات النفط
412	420	280	174	262	294	222	184	عائد الصادرات الإجمالي
153	159	142	126	140	126	123	128	الواردات
259	261	138	48	121	169	98	56	الميزان التجاري
145	144	56	-23	38	72	10	-24	ميزان الحساب الجاري
14.0	14.0	6.7	-3.2	4.8	9.2	1.5	-3.7	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
690	575	455	454	500	497	496	536	الاحتياطي الرسمي من الموجودات الأجنبية
<b>المؤشرات الاجتماعية والسكانية</b>								
35.9	35.3	34.1	35.0	34.2	33.4	32.6	31.7	تعداد السكان (مليون نسمة)
9.4	9.8	11.0	12.6	12.0	12.7	12.8	12.5	معدل بطالة السعوديين ( فوق سن 15، نسبة مئوية)
28,869	29,231	24,436	20,089	23,174	23,539	21,114	20,318	متوسط دخل الفرد (دولار أمريكي)

\*المصدر: توقعات شركة جدوى للأعوام 2022 و2023. الهيئة العامة للإحصاء لأرقام الناتج الإجمالي والمؤشرات السكانية. البنك المركزي السعودي للمؤشرات النقدية ومؤشرات التجارة الخارجية. وزارة المالية لمؤشرات الميزانية.